حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٥١) ٢٠١٤/٠٨/٣ م | www.al-badeel.org | Issue (151) 3/08/2014

هل ما زال الإنقاذ ممكناً؟

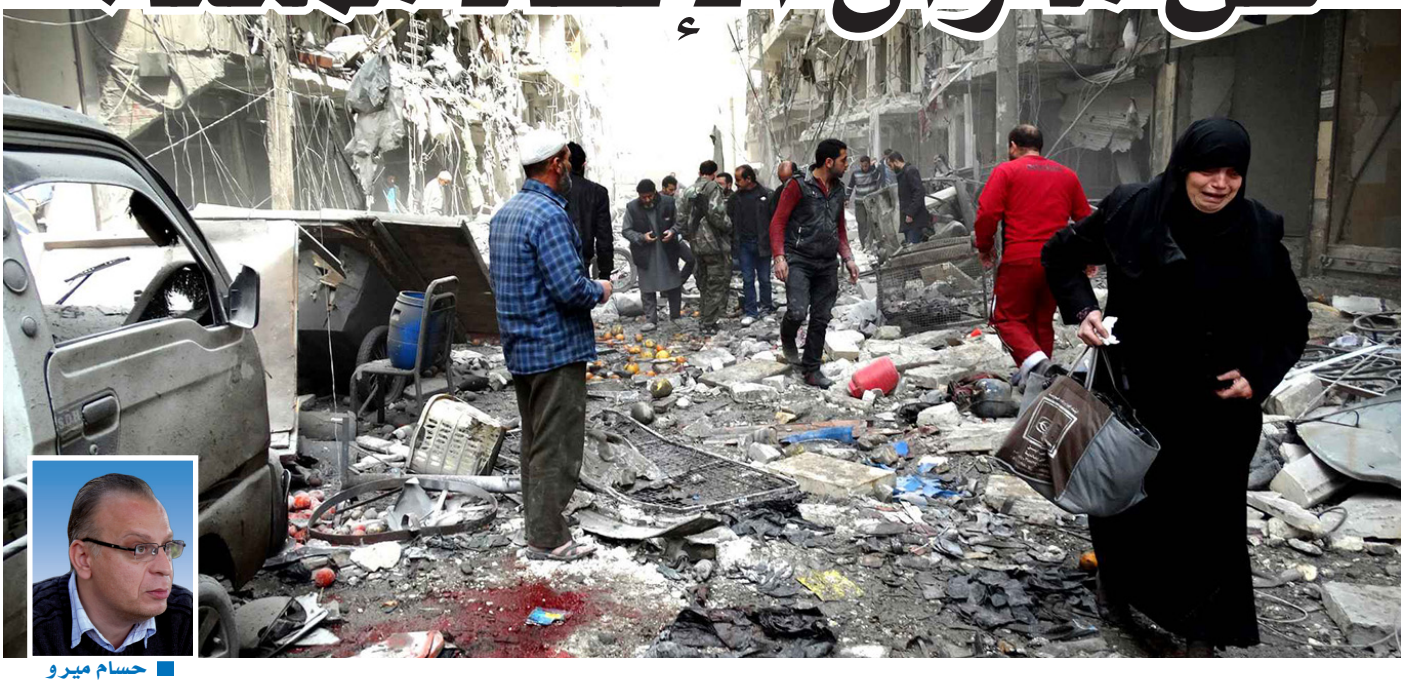

حسام ميرو

دخلت سوريا، كما عموم المنطقة، مرحلة جديدة من تاريخها، حيث أظهرت ثورات الربيع العربي هشاشة البنى العربية، ليس السياسية فقط، وإنما الاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية، وأظهرت أن قوة الأنظمة الأمنية والعسكرية ودولة الفساد والمحسوبية قد استنفدت صلاحيتها التاريخية، وجل ما تحاول القيام به هو السماح بتعميم الفوضى، لكي تكون شرعيتها جزءاً من شرعية الفوضى العامة.

أراح النظام السوري نفسه من أي حلول سياسية، وهو ما سمح بنشوء تدريجي لحالة فراغ عامة، بحيث يقوم هو بتأمين نفسه بوصفه نخبة حاكمة، من دون الاكتراث بنتائج حالة الفراغ، وأثرها على تعميم الفوضى، معولاً على تنامي الصر الإقليمي، بحيث تصبح شرعيته لاحقاً نابعة من دوره في هذا الصراع، ليس بوصفه دولة، وإنما بوصفه إحدى القوى المنخرطة في الصراع.

ومع انعدام شهية المجتمع الدولي للانخراط المباشر في أزمات المنطقة عموماً، وسوريا على وجه الخصوص، تكرس وضع شاذ، فلا إدانة المجتمع الدولي للنظام السوري تحولت إلى واقع فعلي وسياسي يمهد الطريق أمام حالة انتقالية في البلاد، ولا إدانة الغرب للإرهاب دفعته للمسارعة في إيجاد بدائل "معتدلة"، بل أن الواقع الراهن يشير إلى أن الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، قد سمح بتمدد الإرهاب، وتحوله إلى قوة ضاربة ومنظمة ليس في سوريا وحسب، وإنما أيضاً في العراق، واليمن، وليبيا.

نحن، إذاً، أمام حالة ليس هناك ما يرجح توقف تدحرجها نحو المزيد من الفوضى والخراب والتطرف والقتل والتدمير والتشريد، بل أن كل الدلائل تقول إن هذه الحالة ستكون هي النموذج للكثير من بلدان المنطقة، ولن يكون بالإمكان الحديث عن دولة مركزية بالمعنى السياسي، بل سنكون إزاء واقع متعدد الشرعيات، خاصة أن الكثير من التنظيمات والفصائل باتت تحكم في مناطق سيطرتها، وتفرض قوانينها، وتحدد أنماط معيشة السكان، وإلى ما ذلك من أمور تكسبها شرعيتها.

ويبقى، على الرغم من كل هذا الحال، سؤال الإنقاذ سؤالاً مشروعاً من الناحية النظرية على الأقل، لكن، تحديد مفهوم الإنقاذ وآلياته ليس أمراً سهلاً في ظل انعدام الرغبة الحقيقية لدى مختلف الأطراف في إيجاد حلول إنقاذية، خاصة أن المعادلات السياسية، وفي الميدان، باتت متداخلة، بالإضافة إلى أن من استثمر في هذه الأوضاع لن يقبل بتقديم تنازلات تقلص هيمنته، وتحد من طموحاته، أو "ربما" تؤدي لاحقاً إلى تحجيمه.

ثمة حالة إنكار سائدة وسط مختلف الأطراف السورية الفاعلة، وهو إنكار في جزء كبير منه متعمد، فهذه الأطراف لا ترى إلى الحلول الممكنة بدلالاتها الوطنية، وإنما تنظر إليها بدلالاتها الخاصة، وبدلالة رضا الحلفاء الخارجيين عن مدى قدرة تأمين الحلول لمصالحهم.

إن إيجاد خط وطني عريض يطالب بعملية إنقاذ وطنية هو أمر ضروري حتى وإن لم تكن الروافع العملية في الراهن تسمح بتحقيق مطالب الإنقاذ ، وليس هذا على سبيل إضاعة المزيد من الوقت، أو إحراج الأطراف الفاعلة في الأزمة من نظام ومعارضات سياسية وعسكرية، ولكن من قبيل إعادة خلط الأوراق، وتشكيل اصطفافات سياسية جديدة، تشتق شرعيتها السياسية والوطنية من رؤيتها للكارثة السورية، ومن رغبة ملايين من السوريين في إيجاد حل إنقاذي، خاصة أن الكل بات يعلم بأن القادم في ظل المآل العفوي للصراع سيكون أسوأ بكثير مما مضى.

لقد فشل السوريون في إيجاد نقاط مشتركة يمكن البناء عليها، وما زال النظام يتحدث بلغة ظافرية، معلناً انتصاره على "أعداء الوطن"، واستمرار حربه على "الإرهاب"، في حين تحولت سوريا إلى دولة فاشلة بكل المقاييس، كما أن حجم التناقضات بين أطياف المعارضة بات هزلياً، خاصة أن تلك التناقضات لا تأتي من اختلاف البرامج السياسية المعلنة، وإنما من المصالح الضيقة لهذا الطرف أو ذاك.

إن تقديم رؤية للإنقاذ هي عمل سياسي جبار في هذه اللحظة من الكارثة السورية، وتحتاج إلى إدراك ومسؤولية من قبل النخب السياسية، والعمل من أجل الإنقاذ يبقى ممكناً من خلال العمل، وطالما أن العمل برؤية سياسية مبنية على روحية الإنقاذ ما زال قاصراً أو معدوماً فإن الإنقاذ سيبقى في خانة الأمنيات، وما أكثرها في حالتنا السورية.

معادلات التعايش السني العلوي في الساحل السوري

■ خاص «البديل»:

سافر أبو محمد من طرطوس إلى حمص، بعد أن أعلن النظام السوري عن خروج "المسلحين" من حمص القديمة ليتفقد منزله، وكان يأمل بأن يجد ما تمّ الحديث عنه إعلامياً "عودة الحياة إلى أحياء حمص القديمة" ، لكنه كما قال لم يجد سوى الخراب، وليس هناك من أية حياة، ولا عودة لسكان تلك الأحياء.

قال أبو محمد: "أعيش في طرطوس منذ أكثر من عام ونصف، ولقد اضطررت لاستئجار منزل صغير بمبلغ كبير، ادفع 40 ألف ليرة سورية شهرياً، وعندما روّج إعلام النظام لخروج ما أسماهم المسلحين وعودة الحياة إلى أحياء حمص القديمة فكرت جدياً بالعودة، وحين ذهبت بعد أكثر من شهر لتفقد بيتي وجدت المكان في حالة دمار كبيرة، وليس هناك ما أسموه عودة للحياة، باختصار لم يكن هناك أحد من سكان الحي، فعدت إلى طرطوس مرة أخرى".

يضيف أبو محمد: نحن هنا لا نتعرض إلى مضايقات من الجيران، لكن الأمر ليس طبيعياً، فالاحتكاك "بيننا وبينهم قليل"، وأنا شخصياً أحاول ألا أقول رأيي بما حدث ويحدث في البلد مع الجيران..... أنا هنا أشعر بأمان كاذب، لكن ليس لدي حلول أخرى.

مئات الآلاف من أهالي حمص وحلب وإدلب قصدوا مدن الساحل السوري، وهم ينتمون إلى شرائح طبقية مختلفة، وهناك العديد من العائلات التي كان لديها بيت أو شاليه قبل الأحداث من أجل قضاء العطل الصيفية، لكنها الآن تسكنه بشكل دائم، وهذه العائلات كان معظمها من الطبقة الميسورة، لكنها الآن بالكاد تتدبر أمورها، خاصة أن أملاكها في مدنها الأصلية قد دُمرت أو لم يعد بالإمكان العودة إليها.

تقول مروة (مدرسة في العقد الخامس من حلب) : لم أتمكن من بناء صداقات هنا، لقد أتينا إلى اللاذقية هرباً مما حدث في حلب، لكنني لا أشعر بالأمان، وأفكر دائماً في الأسوأ، أي حدوث تطورات تدفع الساحل إلى موجة من الانتقام من السنة المقيمين هنا، وهو ليس شعور خاص بي، أجزم أن كثر لديهم مثل هواجسي، لذا فأنا أفكر جدياً بمغادرة سوريا.

أم أيمن، (من حمص، في منتصف العقد الثالث، لديها أربعة أطفال)، قالت: عندما أتينا إلى هنا (اللاذقية)، في بداية 2013 ، كان زوجي يمتلك بعض المال، وفكر في فتح محل ، لكن خلال بحثه عن محل مناسب لفتح مطعم تشاجر معه بعض الشبان هنا، وسمع كلاماً مهيناً، ولم يتمكن من الرد عليهم خوفاً، فألغى الفكرة، وبقينا نصرف من مدخراتنا لأشهر، قبل أن يسافر إلى الكويت، وهو يرسل لنا ما يكفي لدفع أجرة البيت والمعيشة، لكن دخله هناك لا يكفي لكي يأخذنا، وأنا هنا أعيش مع أبنائي بين أربعة جدران، ولا أحاول الاحتكاك بأحد.

المهندس أكرم. س ، لا يحب أن يوصف بكونه علوي، قال: أنا شخصياً تعرضت لمضايقات من قبل أهل قريتي، ووصفوني بالمعارض في بداية الأحداث، واضطرت لبيع سيارتي خوفاً من أن يحرقها شبيحة القرية، وذلك بعد أن تلقيت منهم تهديداً بحرق سيارتي وممتلكاتي، وأنا أفهم تماماً مخاوف القادمين من المدن الأخرى، فالشحن الطائفي والمذهبي موجود، كما أن التشبيح موجود هنا مثلما هو موجود في أي مدينة أخرى يوجد فيها أشخاص "أجراء للنظام وبلا عقل".

يضيف أكرم: لقد أنعش القادمون من المدن الأخرى مدن الساحل، فقد استغل الكثيرون الوضع الجديد، وارتفعت إيجارات البيوت والمحلات، والبعض استفاد من غياب الرقابة، وبنى بشكل مخالف لقوانين البناء، وذلك من أجل تأجير البيوت الجديدة للنازحين، ويمكن القول إن متوسط إيجار شقة صغيرة (غرفة وصالة) وصل إلى 25 ألف ليرة سورية، وقبل الأحداث كانت حركة الإيجارات قليلة، باستثناء موسم الاصطياف.

ويختم أكرم: صحيح أن الأمور ما زالت تحت السيطرة هنا، ولا يوجد مؤشرات راهنة لأي صدام بين العلويين والسنة، لكن هذا الاحتمال موجود في رؤوس الجميع، وطالما أنه كذلك، فحالة التعايش ستبقى حالة كاذبة.

أما فدوى. ش، (مدرسة من الطائفة العلوية) فقد أبدت انزعاجها من احتضان السنة في مدن الساحل، وقالت: "لقد قُتل خيرة شبابنا دفاعاً عن الوطن بيد إرهابيين سنة، وهم أتوا ليعيشوا بيننا، أنا لا أصدق أن عواطفهم ومشاعرهم ليست مع أعداء الجيش العربي السوري، وبعضهم له أقارب في فصائل مسلحة تقاتل الجيش الذي يحاول أن يحمي الوطن، وأنا أشعر أن قدومهم قد غيّر الكثير".

وتضيف فدوى: لقد "استشهد لي أقارب في الجيش، وخسرنا عشرات الآلاف من شبابنا، ولا أظن أن التعايش كلمة لها معنى".

تعيش مدن الساحل السوري حالة جديدة عليها كلياً، فهي قد استقبلت أكثر من مليون نازح من مدن وسط وشمال سوريا، ويشكلون ثقلاً ديموغرافياً مهماً، وليس هناك بوادر لعودة هؤلاء النازحين إلى مدنهم، والبعض أخذ يستقر، أو ليس لديه خيارات أخرى، ويبقى الخوف من صدام قائم بين السنة والعلويين موجوداً لدى الطرفين، لكن جزءاً مهماً من التعايش يقوم على المصلحة المتبادلة بينهما، وما زالت الحواجز بين الطرفين قائمة على مستوى عام، إذ لا يمكن الحديث عن علاقات وصلات اجتماعية كبيرة بين العائلات والأفراد، وما هو موجود يمكن وصفهم ب "المؤقت"، لكنه من النوع الذي يمكن أن يتحول إلى حالة دائمة بفعل الزمن، ونتيجة لعدم وجود حلول تعيد النازحين إلى مدنهم وبيوتهم.

الخلافة الإسلامية الجديدة تعلن الجهاد على المسلمين

ريموند إبراهيم*

يبدو واضحاً أن دولة "الخلافة" التي يقودها أبو بكر البغدادي تمضي على خطى أبو بكر الصديق(632–634 م)، وتحديداً من خلال توجيه الجهاد نحو المسلمين "المنافقين" و "المرتدين"، أو في المصطلحات الغربية "المعتدلين".

جاء هذا في سياق الصراع الحالي بين إسرائيل وحماس، إذ أن بعض المسلمين يسألون دولة "الخلافة" فيما إذا كانت ستطلق الجهاد على الدولة اليهودية.

رد الدولة الإسلامية هو "الله في القرآن الكريم لا يأمرنا بمحاربة إسرائيل او اليهود حتى نقاتل المرتدين والمنافقين".

على أحد المواقع الإلكترونية سؤال موجه إلى الدولة الإسلامية، وهو" لماذا يتم سفك دماء المسلمين في العراق والشام ولا تتم محاربة إسرائيل؟". وردّت الخلافة الجديدة:

"الجواب هو في القرآن الكريم، عندما يتحدث الله سبحانه وتعالى عن العدو القريب. في معظم الآيات في القرآن الكريم، هؤلاء هم المنافقون، لأنهم يشكلون خطرا أكبر من خطر الكفار الأصليين (أبناء غير المسلمين، على سبيل المثال، اليهود والنصارى). والجواب وجد سابقاً لدى الخليفة أبو بكر الصديق، عندما قال إنه يفضل قتال المرتدين على فتح القدس ، والتي قام يفتحها خلفه عمر بن الخطاب" .

بعد وفاة نبي الإسلام ، فإن عدداً كبيراً من القبائل العربية التي دخلت الإسلام في زمنه عادت وارتدت عن الإسلام، وهو ما أثار أول "حروب الردة"، التي شنها أبو بكر الصديق، الذي أصبح الخليفة الأول بعد وفاة النبي محمد عام 632. وخلال ما يقرب من عامين، حتى وفاته في 634، ركز أبو بكر طاقة الخلافة بالكامل على شن الجهاد على جميع القبائل العربية المتمردة، وإجبارهم بحد السيف للعودة إلى حظيرة الإسلام.

وأحرقت عشرات الآلاف من العرب، مقطوعة الرأس، مقطعة الأوصال، أو اصُلبت في هذه العملية، وفقا للتاريخ الإسلامي، وخاصة من قبل "سيف الله". كان بعد ذلك فقط، في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (634–644)، أن الفتوحات الإسلامية العظيمة كانت ضد "الكفار الأصليين"، أي تلك الشعوب غير العربية الذين تحولوا إلى الإسلام أبداً، من المسيحيين واليهود والزردشتيين، وما إلى ذلك.

لحرب الإسلام على المرتدين، والمعروفة بشكل قليل في الغرب، مكانة بارزة في التاريخ الإسلامي. في الواقع، اليوم، وفي مناقشة أخرى على أهمية قتل أي مسلم ارتد عن الإسلام على قناة الجزيرة، قال الشيخ يوسف القرضاوي، أحد رجال الدين الإسلامي الأكثر نفوذاً: صحيح أنه "إذا تم تجاهل عقوبة الموت على المرتد، لن يكون هناك إسلام اليوم، ولكان الإسلام قد انتهى بوفاة النبي".

باختصار إن حجة الدولة الإسلامية اليوم تقوم على ضرورة محاربة العدو الأقرب، أي "المرتدون والمنافقون"، وذلك لأن هؤلاء لديهم القدرة على تقويض الدولة الإسلامية الناشئة من الداخل.

لذلك نحن نجد أن الدولة الإسلامية توجه جهودها لمحاربة قوى إسلامية أخرى موجودة على الساحة بتهمة الاعتدال، أو لمحاربة الشيعة، بينما "الكافر" الأصلي بمنأى عن محاربة دولة "الخلافة" له، وتستند الدولة الإسلامية بهذا الشأن إلى العديد من الأمثلة التاريخية، ومنها ما يتعلق بصلاح الدين الأيوبي ونور الدين الزنكي" عندما حاربوا الشيعة في مصر وسوريا قبل (تحرير(القدس.

خاض صلاح الدين أكثر من 50 معركة قبل أن يصل القدس . وقيل لصلاح الدين الأيوبي: "أنت تحارب الشيعة والفاطميين في مصر وتسمح للصليبيين اللاتينيين باحتلال القدس؟" ، وأجاب: "أنا لن أحارب الصليبيين في حين ظهري مكشوف إلى الشيعة".

كل هذا التاريخ نقلاً عن الدولة الإسلامية مقصود منه تبرئة "الخلافة" الجديدة من السؤال حول فلسطين، : "لن تتحرر القدس حتى ننهي معركتنا مع كل هؤلاء الطغاة، ، وبيادق الاستعمار الذين يتحكمون في مصير العالم الإسلامي".

بعض الملاحظات

– على الرغم من أن الدولة الإسلامية تحاول الإشارة إلى أن الحكام المستبدين فقط مثل بشار الأسد هم "المرتدين" و "المنافقين"، وأن معظم المسلمين الوسطيين حريصون على الشريعة، لكن الحقيقة هي أن عدداً كبيراً من المسلمين في العالم يمكن وضعهم تحت عنوان "المنافق" أو "المرتد"، وهو ما تؤكده العديد من المذابح التي تقوم فيها دولة "الخلافة" ضد المسلمين العاديين في سوريا والعراق.

– إعلان الدولة الإسلامية أنها لا تريد مواجهة إسرائيل يسهم في دعم السرد العربي الشعبي الذي يقول إن أمريكا هي من تدعم الإسلاميين لخلق الفوضى في المنطقة، ودفع مختلف الطوائف للقتال فيما بينها، أو القتال بين أبناء الطائفة الواحدة نفسها، وهو الرأي الذي يتبناه كثيرون، ومن بينهم د. أحمد كريمة، أستاذ الفقه الإسلامي في الأزهر، والذي قال : إن موقف الدولة الإسلامية بشأن إسرائيل يثبت أن "ذلك هو خلق من المخابرات الأمريكية والإسرائيلية"، وأن الخلافة الجديدة "هي أكبر من كل المنافقين. "

– أن نهج دولة "الخلافة" قد يكون جيداً بشكل مؤقت لإسرائيل (وجميع الدول الكافرة)، لكن على المدى الطويل، يبدو موقف دولة "الخلافة" مجرد استراحة مؤقتة من قتال (الكفار الأصليين).

* **ريموند إبراهيم، زميل في معهد هوفر، ومؤلف كتاب "المصلوب مرة أخرى".**

المصالح الاستراتيجية الروسية والإيرانية في سوريا

جوزف هيوز * - ترجمة وإعداد «البديل»:

بعد فشل محادثات جنيف 2، وإعادة انتخاب بشار الأسد، ما تزال الإجابة عن سؤال كيفية حل الأزمة السورية من دون إجابة. ويمكن القول إنه أكثر من أي وقت مضى، قد أصبح الصراع السوري حرباً بالوكالة الجيوسياسية بين أطراف دولية وإقليمية، وذلك في محاولة لممارسة وبسط النفوذ في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية.

من أجل تحليل النتائج المحتملة للحرب الأهلية السورية، فإنه من المهم فهم المصالح الجيوسياسية لأهم اللاعبين والآثار المترتبة عليها.

في دراسة الجغرافيا السياسية الكامنة وراء الأزمة السورية، والفاعل الأكثر أهمية هو الاتحاد الروسي. موسكو هي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وهي التي ضمنت الحفاظ على نظام الأسد واستمراره. منذ انتخاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، سعت السياسة الخارجية الروسية لإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب على أساس القيم والأعراف الدولتية، بالتعاون مع روسيا باعتبارها قطباً لا غنى عنه. يسعى الكرملين لتأمين قوتها ونفوذها داخل النظام الدولي. وهذا يتطلب موازنة الهيمنة الإقليمية الأميركية من خلال منع الجهود الأمريكية لتحل محل مجلس الأمن، حيث لروسيا حق النقض كعضو دائم.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف روسيا لتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وقد زودت النظام السوري بالأسلحة، و الرهانات في الصراع السوري مرتفعة بالنسبة لروسيا، فتغيير النظام في دمشق قد يعني تدمير موطئ قدم موسكو في المنطقة – التحالف القوي مع نظام الأسد وميناء في المياه الدافئة الحيوية في طرطوس.

وتخشى إدارة بوتين أيضا على أمنها، فتفكك نظام الأسد يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار على نطاق واسع، وأعمال عنف الطائفية قد تمتد من لبنان إلى إيران، وهناك مثل واضح هو العراق، حيث أعلنت الدولة الإسلامية "الخلافة"، وكان قد سبق ذلك هجوم ضد الحكومة العراقية، بدعم من الجماعات والقبائل السنية الأخرى، وحالة عدم الاستقرار يمكن أن تكون تهديدا أمنيا لروسيا التي تخشى انتشار العنف إليها عبر حدودها الجنوبية.

علاوة على ذلك، فإن روسيا لديها مصالح استراتيجية واقتصادية في الشرق الأوسط. وكثيرا ما يذكر أن موسكو ترغب كثيراً ببقاء سيطرتها مستقرة في ميناء طرطوس ، وقد أثبت الكرملين مصلحة استراتيجية في الميناء بالقول: "طالما أن البحرية الروسية تنفذ البعثات في خليج عدن والبحر الأبيض المتوسط ، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا."

في عام 2008، أجرت موسكو محادثات مع سوريا لتوسيع الميناء، وإنشاء قاعدتين إضافيتين، واحدة في اليمن، والثانية في ليبيا، ويجب تحليل هذه المفاوضات في سياق أكبر، وهو تدهور العلاقات بين روسيا وأوكرانيا، بسبب تناقص مستوى

العلاقات بينهما، فكييف كانت قد أعلنت في عام 2008 أنها لن تجدد عقد الإيجار إلى روسيا لقاعدتها البحرية في سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم، ونظراً لعدم القدرة على التنبؤ بتوجهات أوكرانيا نحو روسيا منذ الثورة البرتقالية عام 2004، فضلا عن الإطاحة عام 2014 بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش، فإن الرئيس بوتين يخشى أن تكون قواته البحرية في المتوسط في وضع حرج. وكما شهد المجتمع الدولي، فقد استفاد الكرملين من انتفاضة أوكرانيا لإرسال قوات الى شبه جزيرة القرم.

سبب آخر للقلق الروسي في البحر الأبيض المتوسط هو اقتصادي. مؤخرا، تم اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في حوض الشام، قبالة سواحل إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تقع احتياطيات الغاز الطبيعي قبالة سواحل قبرص، ومن المتوقع أن تؤدي الاكتشافات الأخيرة في موارد الطاقة إلى خفض الاتحاد الأوروبي (EU) الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية، وبالتالي الحد من نفوذ موسكو على الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإنه من الأهمية الاقتصادية القصوى للكرملين ممارسة النفوذ والسيطرة على هذه الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط. هذا قد يفسر الإجراءات الأخيرة لروسيا في شبه جزيرة القرم، فضلا عن دعمها المتواصل لنظام الأسد.

أما بالنسبة لإيران فإنها ما زالت تدعم نظام الأسد، فهو شريك استراتيجي لها في معادلة الردع ضد إسرائيل، خاصة بما يتعلق بالمنشآت النووية لطهران، ودعم وكلاء الجمهورية الإسلامية في منطقة "الهلال الشيعي"، وتقوم استراتيجية إيران على تعزيز مواقعها في الميدان، ودعم نظام الأسد إلى أطول فترة ممكنة، بحيث تضمن مصالحها في حال رحيله.

الجمهورية الاسلامية تؤمن هذه الاستراتيجية من خلال نهج متعدد الأوجه، والذي ينطوي على الدعم المادي المباشر لنظام الأسد، فضلا عن بعثة استشارية لدعم قوات الأمن دمشق. بالإضافة إلى ذلك، تدعم إيران الميليشيات الموالية للأسد التي كُلفت بالحفاظ على النفوذ الإيراني في سوريا، في حال تم الإطاحة بالرئيس. وتجدر الإشارة إلى أن إيران قدمت الدعم والتوجيه للجماعات غير الحكومية السورية الأخرى، بما في ذلك الميليشيات الشيعية العراقية، مثل عصائب أهل الحق، والتي تحظى بدعم يصل إلى 2 مليون دولار شهرياً وفقاً لتقديرات مسؤولين في الاستخبارات العراقية.

تحاول إيران عبر دعم الميليشيات التابعة لها على الأرض إبقاء النفوذ والتواصل مستمراً من طهران وصولاً إلى لبنان، والأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يمكن أن تحدث، بحيث يكون لها قوى فاعلة ومؤثرة على الأرض، تكون قادرة على تأمين خطوط الإمداد لحليفها "حزب الله".

إن المعارضة السورية تدرك أن إيران هي القوة الميدانية المؤثرة، وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء السوري السابق رياض حجاب بقوله "إن الشخص الذي يدير البلاد ليس بشار الأسد ولكن قاسم سليماني"، وبالتالي فإن إيران من خلال وضع ثقلها في الأزمة السورية إنما تقوم بتأمين مصالحها الاستراتيجية، بغض النظر عمن يحكم سوريا.

جوزف هيوز أستاذ في العلاقات الدولية في جامعات أمريكية عديدة.

كي لا يعذر من أنذر.. «داعش» ومزيد من الفنتازيا الفقهية

حكم عاقل

تستمر الفنتازيا الفقهية الداعشية في المضي قدماً، فتتفنن "داعش" في صب جام فتاويها على الموصل. تحجيب أثداء البقر، تحجيب "المانيكانات"، وحجاب صارم يسدل على الوجه يحول دون رؤية الأعين، الرجم الذي لم يطبق على مدى أربعة قرون إسلامية، الجلد لامتلاك حساب أنثوي فيسبوكي.... المشهد أشبه بفيلم غربي رديء النص والإخراج يندرج ضمن ما يعتبر "محاولة للنيل من الإسلام" لكن الفنتازيا الفقهية الداعشية جعلته أقرب ما يكون إلى واقع.

الخميس الماضي، تكون المهلة التي منحها تنظيم الدولة الاسلامية لعازبات الموصل كي تضعن أنفسهن تحت تصرف المكاتب المتخصصة بـ "جهاد النكاح" ،تكون قد انتهت. بالطبع لا تستحق "داعش" الشكر لعدم بقاء أرامل أو مطلقات أو عازبات في الموصل، فذلك يبقى حقا شخصيا يتغلب حتى على العادات والتقاليد ويقاوم الفتاوى الشرعية حتى تلك المفبركة منها.

في نينوى، أجبر تنظيم الدولة الإسلامية أهالي المحافظة، في الأيام الأولى من سيطرته عليها، على تقديم النساء تكميلاً لإركان الجهاد "للنكاح" مقابل مبلغ قدره 800 دولار أمريكي. في الموصل لا يوجد سوى العقوبات الصارمة في حق من لم يسلم ابنته العزباء لـ "داعش"، التي ستحظى بزواج جهادي جماعي.

بدأت قضية جهاد النكاح تثار منذ نهاية 2011، لكنها دخلت مرحلة دراماتيكية مع تغريدة للداعية محمد العريفي عبر حساب منسوب له على "تويتر" في آذار 2013، رأى فيها أن: " زواج المناكحة الذي تقوم به المسلمة المحتشمة البالغة 14 عاماً فما فوق أو مطلقة أو أرملة جائز شرعاً مع المجاهدين في سوريا، وهو زواج محدود الأجل بساعات لكي يفسح المجال لمجاهدين آخرين بالزواج، كذلك وهو يشد عزيمة المجاهدين، وكذلك هو من الموجبات دخول الجنة لمن تجاهد به"، تنصل العريفي من هذه الفتوى واستنكرها معتبرا أنها مجرد "كلام كاذب وافتراء عليه ولا يصدر عن إنسان عاقل"، مع ذلك تعض "داعش" وربما غيرها على هذه الفتوى بالنواجذ.

في البداية انتشرت أخبار عن فتيات هربن من وطنهن وأسرهن لممارسة هذا الواجب الشرعي في سوريا، وقبل أن تختطف هذه القضية التجاذبات الطائفية التي تحتقن بها المنطقة، لم يصدق كثير من الجمهور المتنور ما تناقلته وسائل الإعلام حولها، على الأقل، لصعوبة تصور أمر ينطوي على ذاك الكم من الإهانة في حق كل ما هو إنساني، أما بعض من هم أكثر استغراقاً في السلفية لم يكن لهم القدرة على تقبل أمر يمعن في هتك قدسية الزواج وقيم الجهاد أيضاً.

عدة فصائل مسلحة في سورية كانت قد نفت وجود جهاد نكاح في سوريا، واعتبرتها فبركات إعلامية من قبل النظام، أو من قبل أطراف شيعية تريد أن تشوه صورة المجاهدين في سورية. فسارع مثلا "الجيش السوري الحرّ" و"جبهة النصرة" إلى الردّ على تصريحات وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو حول عودة شابات تونسيات حوامل من سوريا في إطار "جهاد النكاح". فصرح عضو القيادة العسكرية العليا لـ"الجيش الحرّ"، والقائد العام لجبهة تحرير سورية، العقيد قاسم سعد الدين، ، أن ما يتم الترويج له في موضوع "جهاد النكاح" لتونسيات في سورية لا يتعدّى كونه "فبركات إعلامية أو لُبسًا"، لأن ذلك يُعدّ عند الجيش الحرّ زنا كامل الأركان، وليس جهاداً." أما عضو "جبهة النصرة" في إدلب محمد العمر، فنفى وجود "مجاهدات النكاح"، معتبراً أن " الترويج لمثل هذه الأقاويل ما هو إلا محاربة للإسلام، قبل أن يكون وقوفاً إلى جانب النظام السوري المجرم ولو على الصعيد الإعلامي".

مؤخراً، رأى القيادي في "هيئة العلماء المسلمين "الشيخ سالم الرافعي أنه "لا يوجد في الشرع الإسلامي جهاد نكاح" متهماً حزب الله بترويج هذه الإشاعات " لتشويه صورتنا، لأن لديهم نكاح المتعة، المرأة تمتع مجاهديهم لاعتقادها أنها تؤجر، أما لدى المجاهدين السنة فغير موجود ولا أصدق الأخبار المتداولة سواء من سورية أو الموصل، فإجبار المرأة على النكاح يعد من الاغتصاب وهي حدود شرعية عليها إثم عظيم".

في المقابل رأى سعد الله خليل أن "جميع علماء الشيعة يقرون بنكاح المتعة سواء في الحرب أم في السلم وهو غير مخصص لساحة المعركة فقط ولا يوجد جهاد متعة بل نكاح متعة، وهو جائز كالزواج الدائم لكنه محدود بمدة معينة للأرامل والمطلقات عندما يكون لديهن حاجة جنسية أو عاطفية، فإذا اتفقت إحداهن مع رجل على الزواج لمدة زمنية بصيغة معينة من خلال تحديد الشروط يكون الزواج شرعي، أما جهاد النكاح عند السنة غير موجود في السنة النبوية والقرآن الكريم"

سواء كان جهاد النكاح عند السنة هو نفسه نكاح المتعة عند الشيعة، وسواء وجد له أصل في القرآن أو السنة أم لا، وسواء أتاحته مناهج الافتاء وأدواتها من اجتهاد أو قياس أم لا، فنحن الآن أمام أمر واقع يمارسه على الأقل وبشكل صريح ومعلن عنه تنظيم سلفي جهادي يسمي نفسه: تنظيم الدولة الإسلامية، وكان يسميها سابقاً: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهل سيتوفر إجماع على إدانته والتحرك لإنقاذ ما يمكن انقاذه من مجتمعات عراقية وسورية ترزح تحت ظلامية هذا التنظيم، ومتى سيعلم هذا التنظيم أنه لن يعذر بعد اليوم حتى لو أنذر (العبارة التي يختم بها تنظيم الدولة الإسلامية بياناته وبلاغاته للأهالي)، أم ستضيع فداحة ما يحدث في حسابات وجدل طائفي مقيت لا يمكن له والحال كذلك أن يحسن صورة طرف على حساب آخر، بل ستنعكس آثاره الفادحة على المجتمعات العربية السنية والشيعية على حد سواء؟.

يبدو أنه حتى حسم ما لا يحسم لأن الجدل فيه يدخل أساساً من باب لزوم ما لا يلزم، ستترك نساء الموصل لتواجه إرهابا جسديا ونفسيا ستنعكس آثاره السلبية اجتماعيا على أجيال قادمة، سيبدو معه أن ما حل بمسيحيي الموصل لا يزيد كارثية عما حل بمسلميها الذين بقوا هناك يودون لو أنهم رَحَلوا أو رُحّلوا.

جواز السفر ومخطط إفراغ سوريا من سكانها

فيكتوريوس بيان شمس

نشرت صحيفة "الوطن" المقرّبة من النظام السوري في عددها الصادر يوم الأربعاء 2014/7/16 خبراً مفاده "ان اللجنة المشكلة لتعديل قانون نظام جوازات السفر رقم 42 لعام 1975 أنهت عملها، وسيعرض مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب لمناقشته قريباً وإقراره قانوناً نافذاً". وبحسب الصحيفة، علّل مصدر مسؤول في "وزارة الداخلية" هذه الإجراءات بأنّها "ستحد من تزوير التأشيرات وجوازات السفر"، كما أن "مشروع القانون يتلائم مع التطورات التكنولوجية".

منذ بدايات النزوح الكبير للشعب السوري، والتي تزامنت مع اشتداد عمليات التدمير الممنهج للمدن والقرى، بدأ النظام في سياق حربه على شعبه استخدام مسألة جوازات السفر وغيرها من الوثائق، فكان يتعامل بحسب اللحظة السياسية، تارة يوعز لسفاراته منح جوازات السفر للمقيمين خارج البلاد، وتارة يوقفها. عدا عن الخطوة التي اتّخذها بالداخل عندما منع إدارات الهجرة والجوازات في المحافظات من إصدار جوازات السفر ليحصرها في العاصمة دمشق بعد أن خرجت العديد من المحافظات عن نطاق سيطرته.

وقع الشعب السوري الذي أصبح أكثر من نصفه لاجئاً، قسم كبير منهم يقارب 25% من النسبة العامّة أصبحوا خارج البلاد، وقع هذا الشعب من جديد ضحية هذه الإجراءات، والتي تبدو متوقّعة في ظل نظام لم يوفّر وسيلة للتنكيل بهم إلا واستخدمها. فما حدث مع اللاجئين السوريين في مصر، مؤشّر لمدى الأسى الذي يعانيه السوريون الذين وقعوا ضحية مافيات تستهدفهم بجوازات سفرهم، والتي أصبحت مطلوبة لكل من أراد اللجوء في أوروبا من الجنسيات العربية الأخرى، ممّا اضطر أعداد كبيرة منهم للمغامرة عبر البحر للوصول إلى أوروبا، والاستغناء فيما بعد عن الوثائق السورية والتي أصبحت عبئاً لا يمكن تحمّله، عدا عن أن من تنتهي صلاحية أوراقه سيصطدم برفض تجديدها، وهذا ما يفتح باب استرزاق جديد لضباط النظام الذين بدأوا العمل ضمن مافيات لبيع وتزوير الجوازات، والتي قد يصل سعر الواحد منها لـ (2500) دولار.

أهمية جوازات السفر لا تنحصر بحرية الحركة التي تضمنها المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948، والتي تنص على: "لكل فرد الحق بحرية التنقّل والسكن ضمن حدود الدولة. ولكل فرد الحق في مغادرة أي دولة والعودة إليها بما فيها دولته". والذي تلتزم به كل دول أوروبا ودول كثيرة حول العالم باستثناء الدول العربية مجتمعة. أهمية جوازات السفر أنّها الوثيقة الوحيدة المعتمدة في الخارج لكل مستلزمات الحياة، من التسجيل في المدارس والجامعات، إلى عقود السكن والإيجار، إلى التوظيف وتحويل الأموال واستلامها، وغيرها الكثير.

هذا ما دفع الرئيس السابق "للائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة" أحمد معاذ الخطيب لطرح مبادرته المتناقضة في فبراير/ شباط 2013، والتي رفضها النظام على الفور. تضمّنت المبادرة وقتها بندين أساسيين: مغادرة رأس النظام مع (500) شخص يختارهم كيفما شاء، ومنح اللاجئين في الخارج جوازات سفر وبشكل فوري. عدا عن سذاجة المبادرة التي تدل على عدم فهم تشابك وتعقد الأزمة التي لن تنتهي بهذه البساطة، المبادرة متناقضة لجهة ربط البندين ببعضهما. بمعنى: لو قبل النظام بترك السلطة، يسقط البند الثاني تلقائياً، لأن السلطة البديلة ستمنح اللاجئين كل الوثائق اللازمة فور تسلّمها لمهامها. على كل حال سقطت المبادرة، لكنها أضاءت على واحدة من أكبر المآسي التي يعانيها الشعب السوري في شتاته.

لا تبدو هذه المأساة وكأنّها رد فعل كيدي من النظام تجاه من ثاروا عليه فقط، بل تأتي ضمن مخطّط أكبر منه بكثير، لأن مسألة ضرب البنية المجتمعية السورية، والتي لا سابقة لها في كل الأزمات العربية، تأتي تعبيراً عن النية بإفراغ هذه المنطقة من سكانها، وربّما تغيير ديموغرافيتها في مرحلة لاحقة، يساعد على حضور هذا الاحتمال وجدّيته تطويع الجغرافيا السياسية لخدمة هذا الغرض. فمحيط سوريا يخدم النظام أكثر بكثير ممّا يخدم الثورة، ضُبط هذا المحيط الجغرافي بحيث يسمح فيه بالدخول والخروج الصعب لمن يرغب من المطلوبين وما أكثرهم من معابر خارج سيطرة النظام، وهذا ما يُجبر من يخرج مضطراً إلى عدم التفكير بالعودة لما في ذلك من مخاطر. ناهيك عن أن قسم لا يُستهان به من الذين في الداخل لا يستطيعون الحصول على أوراق أو وثائق لأنّهم مطلوبون أمنياً، فأن تكون منطقة ما مناهضة للنظام، سبب كاف لاعتبار كل سكّانها مطلوبون على لوائح أجهزة الأمن من دون تمييز، أي أن حرية الحركة حتى داخل سوريا أصبحت محدودة، وهي في تقلّص مستمر.

الغريب في المسألة السورية، أن دولاً ومنظّمات كثيرة سحبت اعترافها بالنظام، واعترفت "بالمعارضة"، لكن هذه "المعارضة" الغارقة بمشاكلها المشابهة في جزء منها لمشاكل النظام نفسه، مثل فضائح الفساد والصراع على المواقع والمناصب التي تطل برأسها كل فترة، مازالت عاجزة عن انتزاع حقها بإصدار الجوازات والوثائق. على الأقل كترجمة لاعتراف الآخرين بشرعيتها، عدا عن أن أغلب رموزها، ربّما لا تعنيهم المسألة برمّتها، فمنهم من حصل على حق اللجوء في دول أخرى، ومنهم من يتمتّع بجنسية أجنبية، أو يتحرّك بوثائق مؤقّتة من هذه الدولة أو تلك. لإسقاط الجنسية عن الشعب السوري، وتحديداً في البلدان العربية التي لجأوا إليها، تبعات وأبعاد سياسية واجتماعية وقانونية كبيرة وخطيرة، ومن العبث هنا انتظار موقف أخلاقي أو قانوني من هذا الطرف أو ذاك. المسألة تحتاج لجهد سوري جماعي، يبدأ بإعادة صياغة حراكه من جديد بتوحيد موقفه، الذي سينتج عنه إن حصل، بناء قيادة سياسية جديدة متحرّرة من الارتهان لأي طرف كان، تلبّي طموحات الشعب السوري، ليس بترجمة شعار "إسقاط النظام" فقط، بل بالمباشرة الفورية بإعادة بناء المكوّن الحضاري السوري من جديد، لتجاوز كل مآسي الهوّة الزمنية التي أحدثتها فواجع حرب النظام على شعبه.

غزة: 1600 فلسطيني ضحايا العدوان الإسرائيلي و"حماس" تأسر جندياً

غزة/القدس (رويترز) –

بعد مضي أسبوعين على العدوان الإسرائيلي على غزة، وصل عدد الضحايا إلى ما يقارب 1600 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، وإصابة الالاف منهم. وفي يوم الجمعة الماضي قتل 150 فلسطيني وأصيب المئات، وذلك بعد أن انهارت الهدنة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولم تصمد أكثر من 90 دقيقة.

وفي يوم الجمعة الماضي قالت إسرائيل أن «حماس» أسرت اللفتنانت هدار جولدين (23 عاما)، وأعلنت انتهاء وقف لإطلاق النار في قطاع غزة كان من المقرر أن يستمر لمدة 72 ساعة. وقالت إن «حماس» انتهكت الهدنة بعد وقت قصير من بدء سريانها.

وقالت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم أمس السبت إنه لا توجد لديها إشارة واضحة عن مكان وجود جندي إسرائيلي تتهمها إسرائيل بأسره، وأضافت أن الجندي ربما يكون قتل في كمين.

واستدعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مجلس الوزراء الأمني في إسرائيل لجلسة خاصة، وهدد «حماس» وفصائل فلسطينية أخرى بأنها «ستتحمل عواقب تصرفاتها.»

لكن بيانا أصدرته كتائب عز الدين القسام نفى وجود أي اتصال بنشطاء كانوا في جنوب قطاع غزة حيث فُقد «جولدين».

وأضاف «لقد فقدنا الاتصال بمجموعة المجاهدين التي تواجدت في هذا الكمين، ونرجح بأن جميع أفراد هذه المجموعة قد استشهدوا في القصف الصهيوني (الإسرائيلي) بما فيهم الجندي الذي يتحدث العدو عن اختفائه على افتراض أن هذه المجموعة من مقاتلينا قد أسرت هذا الجندي أثناء الاشتباك.»

ودعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي دون شروط، وقال إنه سيكون من الصعب التوصل إلى وقف جديد لإطلاق النار بعد أحداث يوم الجمعة.

وأضاف في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض «أعتقد أنه سيكون من الصعب للغاية التوصل إلى وقف اطلاق النار مجددا إذا لم يشعر الإسرائيليون والمجتمع الدولي بالثقة في أن «حماس» يمكنها الالتزام بوقف لإطلاق النار.»

وفي دفعة لإسرائيل اعتمد الكونجرس الأمريكي 225 مليون دولار كتمويل عاجل لمنظومة القبة الحديدية الإسرائيلية، وأحيل الإجراء إلى أوباما للتوقيع عليه حتى يصبح قانوناً.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إنه طلب من قطر وتركيا المساعدة في إطلاق سراح الجندي.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين «وجهنا لهما دعوة (تركيا وقطر) ومناشدة لاستخدام نفوذهما وفعل كل ما يمكنهما فعله لإعادة الجندي.. وإذا لم يحدث هذا فإن خطر استمرار التصعيد وفقدان المزيد من الأرواح كبير للغاية.»

وذكر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن بلاده ستبذل قصارى جهدها للمساعدة، لكنه أكد على أن الهدنة يجب أن تكون الأولوية.

وقالت كتائب عز الدين القسام إنها لن توقف اطلاق النار على قوات إسرائيلية تتوغل في قطاع غزة.

وتابعت في بيانها «من الناحية العملياتية لا يمكننا وقف النار تجاه القوات المتوغلة في القطاع، والتي تعمل وتتحرك طوال الوقت، حيث إنه يمكن لأي قوة متوغلة الاصطدام مع كمائننا، وذلك قطعاً سيؤدي إلى حدوث الاشتباك».

والجدير بالذكر أن 63 جندياً إسرائيلياً قتلوا منذ هجوم إسرائيل على القطاع، بالإضافة إلى ثلاثة مدنيين.

ليبيا: اشتباكات مسلحة تدفع المواطنين والمقيمين للهرب نحو تونس

بنغازي – (رويترز):

تظاهر يوم الجمعة الماضي ألفا ليبي في بنغازي احتجاجا على المتشددين الإسلاميين والميليشيات المتمردة سابقا والذين يحاربون القوات المسلحة، وسيطروا على قاعدة عسكرية مهمة في «بنغازي» المدينة الواقعة في شرق ليبيا.

وتعد الاشتباكات العنيفة التي وقعت في بنغازي والعاصمة طرابلس خلال الأسبوعين الأخيرين الأسوأ منذ سقوط معمر القذافي في 2011، وأدت إلى قتل أكثر من 200 شخص، وإجبار معظم الحكومات الغربية على سحب دبلوماسييها من ليبيا.

وأجبر مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو تحالف شكله متمردون سابقون ومتشددون إسلاميون من أنصار الشريعة التي تصنفها واشنطن على إنها منظمة إرهابية، الجيش على الانسحاب من بنغازي.

وقال سراج بيوك وهو طبيب «إننا هنا لنقول إن بنغازي لن تصبح موصلا أخرى» في إشارة إلى مدينة الموصل العراقية التي سقطت في يد تنظيم الدولة الإسلامية.

ودفعت الاشتباكات المسلحة بآلاف من الليبيين والأجانب المقيمين فيها إلى الهرب نحو تونس، وقد تصاعدت المواجهات العسكرية بشكل كبير خلال الأسبوعين الماضيين، وقد حثت تونس رعاياها إلى الخروج من ليبيا، كما اضطر حرس الحدود التونسي يوم الجمعة الماضي لإطلاق الرصاص في الهواء واستخدام الغاز المسيل للدموع لمنع محاولة مئات المصريين من الدخول بالقوة لأراضيها قبل أن تقرر السلطات غلق معبر رأس جدير الحدودي مع ليبيا بشكل مؤقت.

وقالت وزارة الشؤون الخارجية التونسية في بيان «أمام ما تشهده عدة مدن ليبية من أحداث وتردي للأوضاع الأمنية فإن وزارة الخارجية تحث كل التونسيين المتواجدين بالتراب الليبي على العودة الى أرض الوطن في أقرب الآجال الممكنة».

ودعت تونس مواطنيها لتوخي الحذر والسلامة في تنقلاتهم والاتصال عند الحاجة ببعثتيها الدبلوماسيتين في طرابلس وليبيا لتسهيل عودتهم «عبر البر أو الجو إن أمكن ذلك».، ويذكر بأن ما بين 50 إلى 80 ألف تونسي يعيشون في ليبيا، وتأتي دعوة تونس رعاياها إلى مغادرة ليبيا بعد أن كانت الفلبين قد دعت رعاياها إلى مغادرة ليبيا، ويبلغ عددهم حوالي 13 ألفاً، ويعمل حوالي ثلاثة آلاف منهم في القطاع الصحي، وهو ما سيؤثر بقوة على خدمات هذا القطاع الحيوي.

وتشعر تونس بقلق متزايد بشأن أمن الحدود وهي تتصدى لتصاعد موجة التشدد الإسلامي الذي استفاد من الفوضى في دول شمال افريقيا مثل ليبيا ومالي.

الحاجة العربية إلى التنمية الشاملة

د. عبد الله تركماني (*)

تعود أصول التأخر العربي إلى سنوات الحقبة الاستعمارية، حيث أجبر العالم العربي، كما هو الحال في جميع بلدان عالم الجنوب، على التخصص في إنتاج المواد الأولية الاستخراجية والزراعية لتصديرها بأسعار بخسة إلى الدول الاستعمارية.

لقد بينت مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي حاجتنا الملحة إلى تنمية شاملة، ازدادت أهميتها مع تفاقم تحديات التأخر في العالم العربي. ففي الوقت الذي نجد فيه انتشار النزعات الاستهلاكية التفاخرية نلمس تدنّي إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية لدى القطاعات الواسعة من الشعوب العربية، وتفاقم العجز الغذائي العربي. وتتبين مخاطر هاتين الحالتين (تدنّي إشباع الحاجات وتفاقم العجز الغذائي) إذا علمنا أنّ معدل النمو الديمغرافي في العالم العربي يتراوح بين 2.5 – 2.6 % سنوياً، وأنّ عدد السكان يتضاعف كل 30 سنة تقريباً. وتتضح حاجتنا إلى التنمية الشاملة – أكثر فأكثر – إذا علمنا أنّ نسبة الأطفال (ما دون 15 سنة) ترتفع إلى حوالي 40 % من العدد الإجمالي، مما يفرض على الحكومات العربية تأمين الغذاء والتعليم والصحة لهم لضمان المستقبل العربي.

إنّ نجاح الخطط التنموية العربية والتعاطي المجدي مع تحديات العولمة واقتناص فرصها يتطلبان توفير شروط كثيرة، تأتي في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكّن المواطنين من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة، بحرية ووعي واستقلالية، بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها، وبالتالي إجراء مفاضلة صحيحة بين الأعباء والمردودية المتوقعة لكل من هذه الخيارات.

وانطلاقاً من أنّ الناس لا ينظرون إلى المستقبل على أنه ذلك المجهول الذي لا يمكن معرفة مكنوناته والتحكم في مجرياته، بل باتوا يخططون له ويعملون على التأثير في اتجاهاته الرئيسية. لذلك نرى أهمية صياغة تصورات أولية للتنمية العربية في المستقبل، منطلقين من أنه لم يعد ممكناً الكفاح ضد «النظام العالمي» من خارجه، فالعالم أضحى اليوم «قرية صغيرة» أطرافه مترابطة ومتبادلة المنافع. مما يجعلنا ندرك أنّ قوة العالم العربي وقدرته على التعامل المتكافئ مع العالم الخارجي إنما هما مرهونتان – أساساً – بقدرة أقطاره على التنسيق والتكامل فيما بينها، وعلى خلق سوق عربية متسعة واحدة، تحقق الكفاية والفاعلية الاقتصادية من ناحية، والقدرة على تقليص التبعية والتعامل المتكافئ مع الخارج من ناحية أخرى.

مما يتطلب ضرورة الانطلاق من الأهداف والمنطلقات التالية:

- رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي، ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان.
- إتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للشعوب العربية.
- توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة، المكشوفة والمقنّعة، وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية في يد العدد الأكبر من المواطنين العرب.
- إصلاح نمط توزيع الدخل داخل الأقطار العربية.
- تقليص الفجوة التنموية بين أقطار العالم العربي.
- تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بحيث تستطيع أن توفر للاقتصاد الأفكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة، بحيث يكون نموه وتحسن أدائه متواصلاً.
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة، واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية.

إنّ المسألة ذات التأثير البالغ على مستقبل التنمية العربية تتمثل في عدم الفصل التعسفي بين السياسة والاقتصاد، فالكثير من أسباب فشل التنمية العربية يعود إلى الوهم بإمكان تعجيل التنمية الاقتصادية في غياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي. وثمة قضية هامة أخرى تتمثل في الموقف من قطاع الدولة، بالطبع دولة الحق والقانون، إذ أننا نعتقد أنّ أية تنمية عربية ناجحة في المستقبل مرهونة بالمحافظة على دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خاصة في المشاريع الاستراتيجية. كما أنه لابد من تدخل قوي لسلطة الدولة في وضع المعايير والقوانين والسياسات، وفي جمع الموارد المالية وتوزيعها، وفي إعداد البرامج الاجتماعية ومراقبتها من أجل ضمان الرفاهية للشعوب العربية.

ولعلّ أبرز المهمات العاجلة للبدء بالإصلاح الشامل: احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان العربي، باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح والقادر على إنجاز التنمية المستدامة، وتمكين المرأة العربية من بناء قدراتها الذاتية والمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات العلم والعمل والإبداع، واكتساب المعرفة وتوظيف القدرات البشرية العربية بكفاءة في النشاطات الاجتماعية لتحقيق الرفاه الإنساني في المنطقة العربية.

* باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي